

دراسة

**منظمة التحرير الفلسطينية**  
**2011-2006**

**د. محسن محمد صالح**

الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية  
والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

## منظمة التحرير الفلسطينية\*

2011-2006

### مقدمة:

على الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية سنة 1994، وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. وعملت قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة) فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ووضعتها في "غرفة الإنعاش" بعد أن أفرغتها ومؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتم العودة إليه عند الحاجة، لتوفير غطاء أو لتمير قرار.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تتعد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2011) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فقد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1996، لم تتعد إلا تحت الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ"إسرائيل" والصهيونية. وهي دورة قام ياسر عرفات بإضافة أكثر من 450 اسماً جديداً لها، بحيث أصبح عدد الأعضاء الذين جرى اعتمادهم لحضور جلسة إلغاء الميثاق أكثر من 850 عضواً دون علم رئيس المجلس سليم الزعنون، ودون أخذ موافقته، أو دون إحالة الأسماء الجديدة على لجان المجلس الوطني<sup>1</sup>.

كان من الواضح أن تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك. وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006.

\* هذه الدراسة هي النص العربي لفصل من كتاب ينشر باللغة الإنجليزية مطلع سنة 2013.

<sup>1</sup> جريدة الدستور، عمان، 2005/8/3.

كان الوضع الداخلي الفلسطيني وما زال أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيف مع الشرعيات العربية والدولية. ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة. كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنازل عن معظم فلسطين التاريخية المحتلة سنة 1948، ووقف العمل المقاوم. ولذلك عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

- أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامج السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم، متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.
  - أزمة الثقة التي تعمقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.
  - أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسيف مُسلط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة. فالالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، و"تشكيل حكومة تفكّ الحصار"... كانت صياغات تعبّر عن المعاني نفسها بشكل أو بآخر. كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح في الانتخابات، وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهмиشها ونزع شرعيتها الشعبية. أما أي مسار آخر فسيعني بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.
- ولذلك كان ما يزال أمام الفلسطينيين الكثير ليفعلوه من أجل إصلاح منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها، وخصوصاً على صعيد بناء الثقة فيما بينهم، وتحديد برنامجهم الوطني وأولوياتهم الوطنية بعيداً عن الضغوط الخارجية، والتوافق على التداول السلمي للسلطة.

## أولاً: من اتفاق القاهرة إلى الحسم العسكري 2005-2007:

دخل الفلسطينيون في أوائل سنة 2005 في أجواء جديدة تميل للتهدئة، ولترتيب البيت الفلسطيني، فعقدت الفصائل الفلسطينية في الفترة 15-17/3/2005 مباحثات مكثفة انتهت بـ"اتفاق القاهرة"، الذي أكد على الثوابت الفلسطينية، وتمّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة، وعلى إعادة تنظيم م.ت.ف وفق أسس يتم التراضي عليها، وبحيث تضم كافة الفصائل الفلسطينية.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). غير أن فوز حماس بأغلبية كبيرة صدم التيار الرئيس الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح). وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 16/2/2006 أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها عطلت أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المُعيّنين!!.

سارع الرئيس الفلسطيني بعد إعلان نتيجة الانتخابات التشريعية إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأنها في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة؛ حيث سعى الرئيس، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. ولكنه من حيث لم يقصد، ربما، ضاعف من أهمية التوجه الفلسطيني المتسع إلى إعادة بناء المنظمة وإعادة الحيوية لأجهزتها<sup>2</sup>.

وقام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف، بعد أن كان قد انتزعا بنفسه من صلاحيات المنظمة قبل بضعة أشهر.

في نهاية آذار/ مارس 2006 عقد الأمناء العامون للتنظيمات الفلسطينية، وبحضور فاروق القدومي، الأمين العام للجنة المركزية في حركة فتح، ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، اجتماعاً لهم في دمشق، واتفقوا على تشكيل لجنة عليا لإعادة بناء المنظمة<sup>3</sup>. وقد نشرت تقارير بعد ذلك تؤكد أن اللجنة المُشكّلة

<sup>2</sup> انظر: محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 42.

<sup>3</sup> جريدة الحياة، لندن، 29/3/2006.

قد توصلت بالفعل إلى مسودة اتفاق لآلية إعادة بناء المنظمة. وخلال الشهور القليلة التالية، عقدت اجتماعات أخرى في دمشق، وبحضور القدومي، ركزت على المسألة نفسها<sup>4</sup>. غير أن التأثير السياسي والمعنوي للقدومي كان قد تراجع بشكل كبير، مع تزايد خلافاته مع عباس، ومع تمكن عباس من إحكام سيطرته على المنظمة وعلى حركة فتح. وكان من مظاهر ذلك قرار عباس في 2006/11/9 بتعيين ياسر عبد ربه، أحد المقربين منه، أميناً لسكر اللجنة التنفيذية. كما أصدر عباس قراراً في 2006/12/18 بإغلاق مقر الدائرة السياسية للمنظمة في عمان، وهو ما اعتبر ضربة لفاروق القدومي، الذي انحصر عمله في الإشراف على مقر دائرته في تونس<sup>5</sup>. هذه الخلافات داخل فتح نفسها جعلت من عملية الاتفاق حول إعادة بناء منظمة التحرير أكثر صعوبة<sup>6</sup>.

ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى"، التي وقعت قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي. وتؤكد الوثيقة على معاني الوحدة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، والتعاون والتكامل بين مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى المضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف. ووافقت الوثيقة في البند الثالث على تبني العمل التفاوضي والدبلوماسي إلى جانب العمل المقاوم، وقالت في البند السابع إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن"<sup>7</sup>.

وجدت الوثيقة ترحيباً من الرئيس عباس ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، لأن هناك نصوصاً يحتمل تفسيرها إعطاء الغطاء للعملية التفاوضية التي تقودها المنظمة ورئاسة السلطة، كما تركز على إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، دون أن تنفي أو تثبت إن كان ذلك أمراً نهائياً، ودون أن تنفي أو تثبت الحق في تحرير الأرض المحتلة سنة 1948، كما أنها تُحيل إقرار نتائج العملية

<sup>4</sup> انظر مثلاً: جريدة القدس، فلسطين، 2006/4/18؛ والحياة، 2006/7/9.

<sup>5</sup> الحياة، 2006/11/11؛ وجريدة الشرق الأوسط، لندن، 2006/12/22.

<sup>6</sup> محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 43.

<sup>7</sup> انظر: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 364. وحول ردود فعل الأطراف المختلفة على الوثيقة، انظر: الحياة، وجريدة السفير، بيروت، 2006/5/12؛ والنص الكامل في: السفير، 2006/5/27.

التفاوضية على المجلس الوطني الجديد أو الاستفتاء، مع أن موقف حماس الأساسي أن الثوابت لا يُستَقْتَى ولا يُصوت عليها.

وبعد حوارات مطولة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة، يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وبالرغم مما بدا تنازلاً من حماس فيما يتعلق بإدارة المنظمة والرئاسة الفلسطينية للعملية التفاوضية، إلا أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عانت من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والدولي، ومع الحملة الإسرائيلية على حماس وقوى المقاومة إثر عملية أسر جلعاد شاليط. وفي هذه الأجواء دعا ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة. ولقيت الدعوة ترحيباً من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 2007/2/8-6، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية<sup>8</sup>.

سلم هنية تشكيله حكومة إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي اعتبر بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة وجاء فيه أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية. أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني، والتوجه نحو منطوق وجوهر اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبين سريعاً أن هناك فهماً آخر مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يعتبر أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية،

<sup>8</sup> محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122.

مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة. ولذلك لم يحدث أي اجتماع للبحث في تفعيل يد منظمة التحرير ومؤسساتها<sup>9</sup>.

ومن جهة أخرى، قام الرئيس محمود عباس في أثناء مشاورات إسماعيل هنية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بإصدار مرسوم في 2007/3/2 بتعيين محمد دحلان "مستشاراً لدى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لشؤون الأمن القومي"، إضافة إلى تعيينه "أميناً لسر مجلس الأمن القومي". وجاء في مرسوم تعيين دحلان (المادة الثالثة)، أنه يحقّ له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي يعرض ويناقش القضايا التابعة له<sup>10</sup>. وهذه مخالفة تنظيمية أساسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إذ إن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية يقتصر على أعضائها المنتخبين فقط من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. وقد أثار هذا التعيين تساؤلات لدى حماس وغيرها حول جدية الرئاسة الفلسطينية في الإصلاح والشراكة السياسية.

لم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية، حازت ثقة المجلس التشريعي، إلا أن هذه الفترة حفلت بالفلتان الأمني، ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية، ومن تيار معروف في حركة فتح، كان دحلان أحد أكبر رموزه. وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14، وتشكيل لحكومتين في رام الله وغزة. وبذلك أضيف إلى النزاع السياسي، والنزاع على الصلاحيات، انفصالاً جغرافياً وجداراً من الدم، ومزيد من حواجز انعدام الثقة، وهو ما عقّد إمكانيات التفاهم وإمكانيات التعامل بروح حضارية ومؤسسية.

## ثانياً: من الحسم العسكري إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2007-2008:

<sup>9</sup> انظر: محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 34-35.

<sup>10</sup> انظر: شاكر الجوهري، دحلان على طريق خلافة محمود عباس، موقع أخبارنا، 2007/4/11، في: <http://www.akhbaruna.com/node/3760>؛ وانظر أيضاً: جريدة الوطن، أبها (السعودية)، 2007/3/3؛ ووكالة رويترز للأخبار، 2007/3/18.

رأى الرئيس عباس ومؤيدوه أن حماس قامت بـ"انقلاب دموي أسود"، وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها، وأعلنت التزامها بـ"الشرعية" الفلسطينية والعربية والدولية. وأعلن في خطاب له أمام المجلس المركزي للمنظمة في 2007/7/18 انتهاء اتفاق القاهرة المعلن في 2005/3/17<sup>11</sup>.

أما حماس فرأت فيما قامت به فعلاً مشروعاً اضطرت إليه، وتمّ بأمر رئيس وزراء السلطة، وهو نفسه وزير الداخلية، مدعوماً بأغلبية المجلس التشريعي، في مواجهة عملية فلتان أمني مبرمج، تحميه القوى الأمنية في السلطة، التي ترفض الانصياع لتعليمات حكومتها؛ كما رأت أن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي الحكومة الشرعية وفق القانون الأساسي الفلسطيني. وأن تشكيل الحكومة في رام الله كان انقلاباً على هذا القانون. ولم تمنع حماس من الحوار، ولكن دون شروط مسبقة. ورفضت حماس القفز عن شرعية المجلس التشريعي وشرعية الحكومة، والتركيز فقط على شرعية الرئاسة؛ كما رفضت استخدام مؤسسات م.ت.ف في غير صلاحياتها، بغرض تجاوز المؤسسات التشريعية للسلطة؛ ودعت إلى علاج عاجل للملف الأمني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية وتنظيفها من الفاسدين والعناصر المشبوهة<sup>12</sup>.

أدى توجه الرئاسة الفلسطينية إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية إلى ضرورة تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وكان لا بدّ لها هنا من مرجعية تضيف صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وفجأة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة يومياً بالرغم من تغييبها شبه الدائم طوال السنوات السابقة، وأصبحت مؤسساتها تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بينما هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة<sup>13</sup>.

وانسجاماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغيير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبتّ بها وهي:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حقّ الرئيس).
- إعلان حالة الطوارئ.

<sup>11</sup> انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 53.

<sup>12</sup> انظر مثلاً: لقاء خالد مشعل مع الصحفيين في الدوحة، جريدة الوطن، قطر، والحياة، 2007/7/22.

<sup>13</sup> انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 50.

• تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.

• إجراء انتخابات مبكرة<sup>14</sup>.

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم. وأصبح إصدار المراسيم الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الرئيس عباس، من أجل تجاوز المؤسسات الشرعية، وبحجة وجود حالة الطوارئ. وأسندت مهمة تشكيل حكومة الطوارئ الجديدة إلى سلام فياض.

قامت فتح في تموز/ يوليو 2007 بمحاولة تغيير قيادة المجلس التشريعي لكنها فشلت، كما لم تتجح في استغلال اعتقال "إسرائيل" لنواب حماس لتكوين أغلبية بديلة. ولذلك تمّ اللجوء إلى خيار منظمة التحرير الفلسطينية، فتمت دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد في 2007/7/18، وألقى الرئيس عباس خطاباً أمامه جاء فيه:

• الدعوة إلى إقرار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وعلى أساس القائمة النسبية.

• الإعلان عن انتهاء اتفاق القاهرة الموقع بين الفصائل الفدائية كافة (اتفاق إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية).

وقد بادر المجلس المركزي إلى تقديم كل ما طلبه منه الرئيس عباس، فوافق على مبدأ إجراء الانتخابات. وبرزت هنا خطورة إجراء الانتخابات في الضفة الغربية من دون قطاع غزة، الأمر الذي سيكرس الانقسام بين شطري الوطن.

وقد ردّت حركة حماس على الرئيس عباس بأنه لا يملك الصلاحية الدستورية لانتخابات مبكرة، وشددت على "تمسكها باتفاق مكة وإعلان القاهرة"<sup>15</sup>. وقال خالد مشعل خلال لقاء مع الصحفيين في قطر:

• إن حماس ترفض تماماً القفز على الشرعيات الفلسطينية القائمة، بالتركيز فقط على شرعية الرئاسة، وتجاهل شرعية المجلس التشريعي والحكومة.

• إن حماس ترفض استخدام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية بديلة عن المجلس التشريعي.

• إن الخطوة الأولى في التوافق الوطني تتمثل في حلّ مشكلة الملف الأمني، بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية، وتنظيف هذه الأجهزة من الفساد ومن الأدوار المشبوهة<sup>16</sup>.

<sup>14</sup> انظر: موقع عرب 48، 2007/6/14؛ والحياة، 2007/6/15.

<sup>15</sup> الحياة، 2007/7/20.

<sup>16</sup> انظر: الوطن، قطر، والحياة، 2007/7/22.

أسفر هذا التجاذب عن شلّ المجلس التشريعي، وأصبحت الدعوة لانتخابات مبكرة فكرة غير قابلة للتنفيذ. ومن جهة أخرى بادر الرئيس عباس في 2007/9/2 إلى اعتماد قانون انتخاب جديد يقرّ اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية. وتضمن قرار عباس بنداً يفرض على كل مرشح للبرلمان أو الرئاسة أن يلتزم مسبقاً بالموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يمنع بالتالي أي معارض من حقّ الترشح، ويدفع باتجاه مجلس تشريعي من لون سياسي واحد. وهو موقف لا يتيح فرصة للقاء أو التفاهم، حيث إن حماس ليست عضواً في منظمة التحرير، وتعارض الكثير من قراراتها وسياساتها<sup>17</sup>.

### الفصائل الفلسطينية:

أعدت انتخابات المجلس التشريعي في 2006/1/25 تشكيل الخريطة السياسية الفلسطينية؛ إذ أفرز نظاماً أقرب ما يكون ثنائي القطبية، حيث جمعت حركتا فتح وحماس نحو 86% من الأصوات، و90% من المقاعد؛ بينما لم تتمكن فصائل اليسار الفلسطيني المنضوية تحت منظمة التحرير (الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديموقراطي (فدا)) من حصد أكثر من 7% من الأصوات، و3.8% من المقاعد. أما حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت الانتخابات، فكانت استطلاعات الرأي تعطيها نحو 3-5% من الأصوات.

وكان السياق العام لسلوك الفصائل ينحو نحو محاربة تهميش دورها، ومراعاة وزنها الوطني والتاريخي والمقاوم؛ وأن يتمّ بناء نظام سياسي مبني على التوافق الوطني، وليس على المحاصصة بين فتح وحماس. وفي مثل هذه الأجواء كانت هذه الفصائل تسعى لزيادة وزنها السياسي وزيادة تأثيرها في صناعة القرار الفلسطيني، مع الحفاظ على تميزها وخصوصيتها، التي تمنع ذوبانها أو انزوائها تحت جناح أي من حركتي فتح وحماس. ولذلك فإن مطلب الانتخابات على قاعدة النسبية كان مطلباً مشتركاً ودائماً للجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا، لأنها ستتمكن في مثل هذه الحالة من لعب دور "بيضة القبان"، والعنصر المرجح بين الحركتين الكبيرتين اللتين يصعب على أي منهما الحصول على أكثر من نصف الأصوات؛ وهو ما سيعطي الحركات الصغيرة أوضاعاً أفضل لفرض شروطها وزيادة تأثيرها في اللعبة الديموقراطية.

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل تنتقد بقوة "انقلاب" حماس في قطاع غزة وما صحبه من ممارسات؛ فإن أداءها كان باهتاً في نقد مجموعة المراسيم والإجراءات والحملات الأمنية، التي قامت بها رئاسة السلطة وحكومة فياض ضدّ حماس في الضفة الغربية. كما لم تنجح حماس في ضمّ فصائل مهمة

<sup>17</sup> انظر: جريدة الحياة الجديدة، رام الله، وجريدة القدس العربي، لندن، 2007/9/3.

في منظمة التحرير إلى صفها، وتحديداً الجبهتين الشعبية والديموقراطية، للضغط باتجاه تسريع عملية إصلاح المنظمة؛ على الرغم من أن الجبهتين تعارضان اتفاقية أوسلو، وتبنيان خيار المقاومة، وتطالبان بإصلاح منظمة التحرير؛ وهو ما يعني أن برنامجهما السياسي والوطني أقرب إلى حماس والقوى المعارضة منه إلى قيادة المنظمة والتيار المهيمن في فتح. وهو ما يناقض ممارستهما في اللجنة التنفيذية، ومشاركتهما في المجلس المركزي، والتي يرى فيها الناقدون تغطية لسياسات محمود عباس.

وقد يعزو البعض سلوك هذه الفصائل إلى أن التوجهات العلمانية لفتح أقرب إلى التيارات اليسارية من التوجهات الإسلامية لحماس والجهاد. كما قد يعزو البعض ذلك إلى أن حماس لم تبذل جهداً كافياً مع هذه الفصائل لإيجاد قواعد عمل مشتركة، ولطمأنتها أن قيادة حماس للمشروع الوطني تستوعب الآخرين ولا تلغيهم، وتحترم أدوارهم ورؤاهم ولا تستثنيهم. ثم إن حماس لم توافق بعد على برنامج منظمة التحرير الذي تلتقي فيه هذه الفصائل مع فتح. كما أن الرئيس عباس توافق مع رؤية هذه الفصائل في تبني التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو ما لم تكن حماس تميل إليه. بالإضافة إلى أن البعض يرى أن سيطرة فتح على الموارد المالية للمنظمة التي تتلقى هذه الفصائل منها ميزانيات ورواتب كوادرها المتفرغة تلعب دوراً في صناعة قرارها. ويتحدث البعض، من جهة أخرى، عن حالة الأزمة والانقسام التي تشهدها بعض هذه الفصائل بين مواقف قيادتها في الداخل الأقرب إلى عباس، وبين مواقف قيادتها في الخارج الأكثر تشدداً.

حاولت الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، أن تقدم رؤيتها لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وتحدث صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، في 2008/7/21 بأن شخصيات تنظيمية وازنة أعدت وثيقة عمل تهدف إلى البدء في حوار وطني ينهي انقسام فتح وحماس<sup>18</sup>. وبعد ذلك بنحو شهر ونصف تحدثت مصادر قيادية في منظمة التحرير بأن فصائل المنظمة تحاول الدفع باتجاه تشكيل "حكومة تصريف أعمال" كمخرج لإنهاء حالة الحكومتين في الضفة والقطاع؛ وأن الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي كلها تدعم هذا التوجه. غير أن المصادر القيادية نفسها كانت ترى أن مساحة الحركة أمام فتح فيما يتعلق بالحكومة "تبدو مشلولة"، بسبب الدعم الأوروبي والأمريكي لشخص سلام فياض كرئيس للحكومة، وربط ملف المساعدات المالية بوجوده، وعدم انتماء فياض لفتح، وبالتالي فإنه لا يخضع لقراراتها<sup>19</sup>.

### الحوار بين فتح وحماس:

<sup>18</sup> القدس العربي، 2008/7/22.

<sup>19</sup> جريدة الخليج، الشارقة، 2008/9/7.

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، تلخصت اشتراطات الرئيس عباس والسلطة في رام الله وفتح في بدء حوار مع حماس في:

1. التراجع عن الانقلاب في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني.
2. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، وقبول الشرعيات التي قبلتها.

أما الأسس التي أرادت أن يبنى عليها الاتفاق مع حماس فكانت:

1. الوصول إلى اتفاق لا يجلب العزلة للقيادة أو الحكومة الفلسطينية، ولا يعيد الحصار على الشعب الفلسطيني.
2. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ورفضت فتح الحوار الثنائي مع حماس، وفضلت إعطاء نفسها شرعية أوسع وزخماً أكبر، من خلال إرسال وفد باسم منظمة التحرير للتفاوض معها، أو انعقاد جلسات الحوار بوجود جميع الفصائل. بينما رأت حماس أن جوهر المشكلة هو بين فتح وحماس، وأن عليهما التفاوض المباشر أولاً لحل القضايا الأساسية، قبل توسيع دائرة الحوار.

وأصرت حماس على أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، وأن توضع كل النقاط على الطاولة، وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين. كما رفضت حماس الاعتراف المسبق بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً قبل أن يتم إصلاحها وتفعيلها، وقبل أن تدخل حماس عضواً فيها. ولم تكن في وارد الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، وخصوصاً ما يتعارض مع الثوابت الفلسطينية وخط المقاومة، وتحديدًا ما يتعلق بالاعتراف بـ"إسرائيل" وحققها في الأرض المحتلة سنة 1948، أو بعقد اتفاقات تحمل طابعاً دائماً أبدياً. ولذلك، فقد كان وجود هذه الاشتراطات يعني عدم انعقاد الحوار.

غطى الحديث عن الحوار بين فتح وحماس، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، معظم سنة 2008؛ غير أن أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة ظلت هي السائدة طوال تلك السنة. فقد طرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبادرة لحل الانقسام الفلسطيني، في 9/8/2007، من ست نقاط، وقد لقيت ترحيباً من حماس، ولكنها لم تلقَ استجابة من طرف الرئيس عباس. وفي 9/2/2008، زار الرئيس عباس اليمن، والتقى برئيسها صالح، حيث تمّ إضافة بند جديد للمبادرة اليمنية يتضمن أهم شروط أبو مازن للحوار، وأصبح هو البند الأول، الذي نصّ على "العودة بالأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 2007/6/13، والتفقد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي".

وقد فضل الرئيس عباس استخدام مظلة منظمة التحرير في حوارهِ مع حماس في اليمن، وشارك في الوفد صالح رأفت أمين عام حزب فدا، وقيس عبد الكريم أبو ليلي عضو قيادة الجبهة الديمقراطية؛ وهو ما عدّته حماس مؤشراً على عدم جدية عباس في التفاوض، باعتبار أن جوهر المشكلة مع فتح. وقد استمرت الحوارات أربعة أيام (19-2008/3/23)، وكان من الواضح أن جوهر الخلاف يتركز على البند الأول الذي جرى حوله نقاش طويل، انتهى بحذف جملة "والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير" من نصّ المبادرة. ثمّ جرت مباحثات حول طريقة التعامل مع المبادرة، حيث رأت حماس أنها إطار للحوار وليس للتنفيذ. وانتهت المناقشات بالتوافق على إصدار "إعلان صنعاء" في 2008/3/23 منفصلاً عن المبادرة اليمنية؛ والذي وقعته كل من عزام الأحمد عن فتح، وموسى أبو مرزوق عن حماس. وقد نصّ الإعلان على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية "كإطار لاستئناف الحوار بين الحركتين؛ للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة، تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة".

تعرّض إعلان صنعاء فور صدوره إلى هجوم قاسٍ من مستشاري الرئيس عباس، كما تعرّض عزام الأحمد للانتقاد. وحدثت مساجلات بين الأحمد وبين نمر حماد وياسر عبد ربه. غير أن الرئيس عباس مال على ما يبدو لرأي مستشاريه، رافضاً اعتبار المبادرة اليمنية إطاراً للحوار، ومُصرّاً أن تكون للتنفيذ<sup>20</sup>. ويظهر أنّه بعد بضعة أيام عاد الأحمد للتعبير باللغة المعتمدة نفسها لدى رئاسة السلطة. وقد أظهر تعرّض المبادرة اليمنية وإعلان صنعاء أن أجواء المصالحة الفلسطينية لم تكن قد نضجت بعد، وأن التفسيرات والاشتراطات التي وُضعت للتعامل معها قد أفرغتها من قوتها الدافعة.

ويظهر أن عباس كان يرغب بإطلاق دعوة جديدة للحوار، يكون لمصر الدور الفاعل في رعايتها وإنجاحها، خصوصاً وأنه يدرك ما لمصر من ثقل كبير وتأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، فضلاً عن قربها من الخط السياسي الذي يمثله. وقد تبين ذلك عندما التقى الرئيس عباس مساء 2008/6/5 باللجنة التنفيذية للمنظمة، وبحضور مندوبين عن عدد من الفصائل، وجدد دعوته للحوار، وبلغته تصالحية خلت من الاتهامات؛ وشكل لجنة لمتابعة موضوع المصالحة ضمت زيد ونمر حماد وأحمد عبد الرحمن من فتح، كما ضمت عبد الرحيم ملوّح من الجبهة الشعبية، ومحمود إسماعيل من جبهة التحرير العربية، ومصطفى البرغوثي من المستقلين. ولم يلبث الرئيس عباس أن طلب من حسني مبارك أن تقوم مصر برعاية الحوار الفلسطيني واستضافته والسعي لإنجاحه. أما حماس فقد رحبت بالحوار.

<sup>20</sup> الحياة، 2008/3/24.

ومع نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 تحدثت الأنباء عن أن القاهرة أعدت ورقة من خمسة محاور لتقديمها للحوار الفلسطيني، وأن هناك شبه توافق على أربعة من هذه المحاور، وهي مرتبطة بعدم الاحتكام إلى العنف، وبتشكيل حكومة توافق وطني، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما المحور الخامس فهو تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية<sup>21</sup>. غير أن أجواء التوتر عادت من جديد في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008، حيث أخذ يتزايد الشعور لدى حماس بأن الترتيبات الجارية لن تؤدي إلى مصالحة حقيقية، وإنما ستركز على حاجة طرف دون طرف، وأنه لم تتم الاستجابة لطلبات حماس، بأن يكون هناك تكافؤ بين أطراف الخلاف، وبأن يحضر الرئيس عباس جميع جلسات الحوار باعتباره رئيس فتح، وطرفاً أساسياً في الخلاف، وليس راعياً للمؤتمر. ولذلك قامت حماس، وثلاثة من فصائل المقاومة هي؛ الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، والصاعقة، بالاعتذار عن حضور لقاء القاهرة، وأبلغت ذلك للطرف المصري في 2008/11/8<sup>22</sup>. وهو ما أثار استياءً فتحوياً ومصرياً، وقامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحميل حماس "المسؤولية التامة" عن فشل انعقاد لقاء القاهرة<sup>23</sup>. وقدم المجلس المركزي للمنظمة، على الرغم من التحفظات على صلاحيته، للرئيس عباس الدعم الذي يريده بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23 قبيل انتهاء مدة ولايته كرئيس للسلطة، وليكون ذلك "رافعة" له في مواجهة ما قد تقوم به حماس ومعارضو الرئيس عباس. ومن جهة أخرى، كان فاروق القدومي من أكثر قيادات المنظمة وفتح انتقاداً لأداء الرئيس عباس ومؤيديه، فقد انتقد القدومي (رئيس الدائرة السياسية في المنظمة) في 2008/2/25 إنهاء عباس لخدمات عدد من موظفي الدائرة السياسية أو إحالتهم على التقاعد، متحدثاً عن عدم قانونية وشرعية اللجنة التنفيذية<sup>24</sup>. وأكد أكثر من مرة فقدان اللجنة التنفيذية لنصابها القانوني<sup>25</sup>. ودعا القدومي إلى انضمام حماس وكل القوى الفلسطينية إلى المنظمة دون اشتراطات، كما دعا إلى عقد مجلس وطني جديد، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ووضع آليات تكفل إصلاح المنظمة<sup>26</sup>. وقدم القدومي برنامجاً دعا فيه للفصل بين السلطة والمنظمة، والفصل بين رئاستيهما، والتمسك بخيار المقاومة، وحق العودة، واحترام التعددية الفلسطينية<sup>27</sup>.

<sup>21</sup> جريدة عكاظ، جدة، 2008/9/30.

<sup>22</sup> الحياة، 2008/11/9.

<sup>23</sup> جريدة النهار، بيروت، 2008/11/13.

<sup>24</sup> جريدة الحقائق، لندن، 2008/3/15، في: <http://www.alhaqaeq.net/?rqid=9&secid=3&art=84643>

<sup>25</sup> الشرق، الدوحة، 2008/8/10؛ والحياة، 2008/10/17.

<sup>26</sup> الحياة، 2008/10/17.

<sup>27</sup> وكالة قدس برس إنترناشيونال للأخبار، لندن، 2008/11/23.

وقد تابع العديد من الشخصيات والفعاليات الوطنية الضغط باتجاه تفعيل المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها وتشكيل مجلس وطني منتخب والتأكيد على حق العودة. وكانت مجموعة من هذه الشخصيات قد اجتمعت في بيروت في أيار/ مايو 2007، وتابعت نشاطها في سنة 2008 ومن أبرز رموزها شفيق الحوت، وسليمان أبو ستة، وبلال الحسن.

### ثالثاً: من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى اتفاق المصالحة 2009-2011:

كان أداء قيادة منظمة التحرير باهتاً في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18). ودفعت حالة الإحباط من إغلاق أبواب المنظمة في وجه عملية الإصلاح وإعادة البناء، خالد مشعل في مهرجان "وانتصرت غزة" الذي عقد في الدوحة في 2009/1/28 إلى الإعلان أن حماس تعمل "مع كافة الفصائل لإنشاء مرجعية فلسطينية تحافظ على حق العودة وتتمسك بالحقوق والثوابت"<sup>28</sup>. أثارت تصريحات مشعل زوبعة كبيرة في الساحة الفلسطينية، إذ استغلتها حركة فتح وأوساط قريبة منها في الهجوم على حماس، مستفيدة من المشاعر التقليدية لدى الفلسطينيين في الرغبة في الوحدة، والشعور بأن المنظمة هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني. كما رأى فيها البعض فرصة للنيل من حماس، التي كانت بلغت أوج شعبيتها إثر صمودها في معركة العدوان على غزة، والتي ترافقت مع انتقادات شعبية قاسية للسلطة وقيادتها في رام الله. وظهرت تصريحات من قيادات في السلطة وفتح من قبيل التعهد بالتصدي لحركة حماس "التي تحاول وأد المنظمة"<sup>29</sup>، ومن قبيل أن "محاولات مشعل ستبوء بالفشل" وأن فتح ستتصدى للمؤامرة الإيرانية<sup>30</sup>، ومن قبيل أن حماس "رفضت منذ بدايتها الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني"<sup>31</sup>؛ وأن تصريح مشعل "مؤامرة وانقلاب مرفوض ومستكر على منظمة التحرير"<sup>32</sup>. وهكذا فإن الجدل أخذ طابعاً عدائياً مستفزاً، لم يحاول الإجابة بجرأة عن أسباب الحالة البئسة التي وصلت إليها المنظمة، ومن هو المستفيد من تعطيل مؤسساتها التشريعية ودوائرها التنفيذية، أو من تحويلها إلى مجرد أداة بيد فصيل معين، أو من وضعها في غرفة الإنعاش ليتم إيقاظها عند الحاجة لبعض "الأختام" للتصديق على بعض القرارات. وقد كان القيادي الفتاوي حسام خضر أكثر وضوحاً

<sup>28</sup> جريدة فلسطين، 2009/1/29.

<sup>29</sup> تصريح صائب عريقات، القدس العربي، 2009/1/30.

<sup>30</sup> تصريح حسين الشيخ، الشرق الأوسط، 2009/1/30.

<sup>31</sup> تصريح عزام الأحمد، موقع الجزيرة.نت، 2009/1/29.

<sup>32</sup> من بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الحياة الجديدة، 2009/2/1.

عندما دعا إلى تدارس الأمر بالجدية اللازمة، مبيناً أن على قيادة المنظمة وفتح والسلطة "الاستعداد ليس فقط لشراكة حماس، وإنما أيضاً لقيادتها للمنظمة"<sup>33</sup>.

وقد أوضح محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، بأن مشعل لم يقصد الدعوة إلى إلغاء المنظمة أو إيجاد بديل عنها؛ وإنما قصد الدعوة لإيجاد إطار للفصائل الفلسطينية المستبعدة من دخول المنظمة للتنسيق فيما بينها<sup>34</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في ملف الحوار الفلسطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة، في جلسات الحوار الفلسطيني الستة في النصف الأول لسنة 2009، وتمّ الاتفاق على النقاط المرتبطة بإصلاحها... كما ظهر في "الورقة المصرية" التي نصّت على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل. ويتمّ تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً واسعاً في الداخل والخارج. وتقوم اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة باستكمال تشكيلها، وعقد أول اجتماع لها فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من المنظمة والسلطة، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة، ويضمن عدم الازدواجية.

وحتى انتخاب المجلس الوطني الجديد، تتمثل مهام اللجنة في وضع الأسس والآليات للمجلس، ومعالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار. ونصّت "الورقة المصرية" على تشكيل اللجنة من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، وتسمي كل من فتح وحماس ثمانية أعضاء، ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها. ويكون الرئيس محمود عباس هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس المنظمة والسلطة. وتكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

قدّمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة "الورقة المصرية"، مكوناً من حوالي 4,100 كلمة في 22 صفحة، وطلبت من فتح وحماس توقيعها قبل 2010/10/15. وفي أجواء فضيحة جولدستون Goldstone سارعت فتح للموافقة، أما حماس فطلبت مهلة لمراجعة النص. وقدّمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في نصّ الورقة المصرية أو وضعها في ملحق بالنصّ، بحيث يأخذ قوته القانونية والسياسية. وكان من أبرز الملاحظات أن تكون القيادة المؤقتة، المزمع تشكيلها إلى حين

<sup>33</sup> الحياة، 2009/2/4.

<sup>34</sup> الشرق الأوسط، 2009/2/3.

إعادة انتخاب مؤسسات منظمة التحرير "غير قابلة للتعطيل"، وأن يتم تشكيل لجنة الانتخابات من جانب الرئيس محمود عباس بـ"التوافق" مع حماس، وهو مبدأ يسري أيضاً على تشكيل لجنة أمنية عليا لتنفيذ اتفاق المصالحة، إضافة إلى إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبحسب الورقة المصرية، كان هناك توافق فلسطيني على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن يوم 2010/6/28؛ إذ لم يكن هذا الموعد نقطة خلاف بين الفصائل الفلسطينية. غير أن أجواء أزمة تقرير جولدستون، وإصرار حماس على مراعاة ملاحظاتها قبل التوقيع على الورقة المصرية، قد دفع أبا مازن يوم 2009/10/23 لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية<sup>35</sup>.

أعلن المجلس المركزي الفلسطيني دعمه لمرسوم الانتخابات<sup>36</sup>. واعتبرت فتح المرسوم استحقاقاً دستورياً لا بدّ منه، وأنه يمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة. أما حركة حماس فقد رفضت مرسوم الانتخابات، ورفضت السماح للجنة الانتخابات المركزية بالعمل في القطاع، وهددت بمحاسبة كل من يحاول التعامل مع الانتخابات<sup>37</sup>. وفي 2009/11/12 أعلنت لجنة الانتخابات أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في موعدها الذي حدده المرسوم الرئاسي، بسبب عدم قدرتها على العمل في القطاع<sup>38</sup>. وقد أدى ذلك إلى صرف الرئيس عباس وحركة فتح النظر عن السير في العملية الانتخابية في 2010/1/24.

أعلن الرئيس عباس عدم رغبته بالترشح لرئاسة السلطة، غير أنه تلقى دعماً من قيادة فتح للترشح لولاية ثانية، ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما تلقى اتصالات من رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر ومن ملك الأردن لمحاولة تثبيته عن قراره... ومن جهات عديدة تدعم مسار التسوية، وتحسب على ما يسمى تيار "الاعتدال"<sup>39</sup>.

حاول المجلس المركزي لمنظمة التحرير توفير غطاء لعدم انعقاد الانتخابات في موعدها، فقرر في 2009/12/16 تمديد ولاية رئيس السلطة وولاية المجلس التشريعي، حتى إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع<sup>40</sup>. ولم تحاول قرارات المجلس المركزي توفير الغطاء للرئيس عباس فقط،

<sup>35</sup> وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2009/10/23.

<sup>36</sup> رويترز، 2010/10/25.

<sup>37</sup> جريدة الأهرام، القاهرة، 2010/10/30.

<sup>38</sup> الحياة، 2009/11/13.

<sup>39</sup> حول دعم اللجنة التنفيذية انظر: الحياة الجديدة، 2009/11/6؛ وحول دعم المجلس الثوري لفتح، انظر: القدس العربي،

2009/11/9؛ وحول دعم رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر وملك الأردن، انظر: جريدة المستقبل، بيروت، 2009/11/6.

<sup>40</sup> الحياة، 2009/12/17.

وإنما سعت أيضاً لإعطائه للمجلس التشريعي، ربما حتى لا يفهم أن الدعم فقط متجه للرئاسة، وحتى لا يزداد شرح الانقسام؛ غير أن ذلك ممكن أن يفهم من جهة أخرى باعتباره استخداماً لصلاحيات لا يملكها، وفرضاً لوصاية ليست له. وهو ما ذكرته حركة حماس من أن المجلس المركزي لا يملك الصلاحية الدستورية للتمديد للرئيس عباس، لأنه "هيئة غير شرعية" و"منبثقة عن هيئات منتهية الصلاحية"<sup>41</sup>.

استمر تعطل المصالحة الوطنية طوال سنة 2010، غير أن الملف شهد اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية<sup>42</sup>. وانعقدت جلسة حوار في دمشق في 2010/9/24، حيث تمّ خلالها الاستجابة لمعظم ملاحظات حماس، ما عدا الجانب الأمني. والتقى وفدا الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، دون الوصول للنتيجة المرجوة.

أسهمت التغييرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وظهرت مؤشرات إيجابية من خلال دعوة إسماعيل هنية لأبي مازن لزيارة القطاع، وموافقة الأخير على ذلك. غير أن توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3، بعد الاستجابة لملاحظات حماس وبعد فكّ العقدة الأمنية، شكّل منعطفاً مهماً في مسار الوحدة الوطنية الفلسطينية.

### انتخابات تكميلية للمجلس الوطني:

في صيف 2009 اتجهت رغبة قيادة فتح لاستكمال المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية التي فقدت نصابها القانوني، بسبب وفاة أو تغيب عدد من أعضائها. وقد كان ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس، والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، وشعرت بأنه يدل على تراجع فتح عن عملية المصالحة، إذ ترافق ذلك مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى بالنسبة لهذه الفصائل ألا تستعجل فتح ملء الشواغر دون توافق، وألا تقوم بترتيبات تكرر هيمنة فتح واستبعاد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة<sup>43</sup>. غير أن فتح كانت لا ترى مبرراً للانتظار لأمدٍ غير معلوم لدخول المصالحة موضع التنفيذ،

<sup>41</sup> انظر مثلاً تصريح فوزي برهوم، فلسطين، 2009/12/17؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، جريدة السبيل، عمان، 2009/12/26.

<sup>42</sup> الحياة، 2010/10/6.

<sup>43</sup> حول موقف حماس، انظر تصريح سامي أبو زهري، الخليج، 2009/8/18؛ وبيان الحكومة الفلسطينية في غزة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/18؛ وبيان لحركة حماس، عكاظ، 2009/8/22.

وكانت ترى ضرورة عمل ترتيبات ولو مؤقتة لتسيير الحد الأدنى من مهام المنظمة، التي مهما قيل فيها، فإنها تظلّ عربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

أعلن سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، أن المجلس سيعقد جلسة طارئة غير عادية يوم 2009/8/25، في مقر الرئاسة برام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية يحلّون محلّ الستة أعضاء الذين تُوفوا، وهم ياسر عرفات، وياسر عمرو، وسليمان النجاب، وفیصل الحسيني، وإميل جرجوعي، وسمير غوشة<sup>44</sup>.

انعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، وهؤلاء أعضاء مسجلون منذ سنة 1996، وكان من المفترض أن تنتهي مدة مجلسهم بعد ثلاث سنوات. وقد تمّ التوافق في الاجتماع على اختيار أربعة أعضاء بالتركية هم صائب عريقات عن فتح، وأحمد مجدلاني ممثلاً لجبهة النضال الشعبي، وحنا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا. أما المقعدان الباقيان ففاز فيهما أحمد قريع من حركة فتح بـ 234 صوتاً، وحنان عشراوي (مستقلة) بـ 182 صوتاً. وبذلك أصبحت اللجنة التنفيذية تضمّ 18 عضواً هم: محمود عباس، وصائب عريقات، وفاروق القدومي، وأحمد قريع، وتيسير خالد، وعبد الرحيم ملح، وعلي إسحق، وأبو إسماعيل، وحنا عميرة، وصالح رأفت، وياسر عبد ربه، وأسعد عبد الرحمن، ورياض الخضري، وغسان الشكعة، ومحمد زهدي النشاشيبي، وزكريا الآغا، وحنان عشراوي، وأحمد مجدلاني<sup>45</sup>.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الشخصيات والجهات لعبت أدواراً أكبر من حجمها السياسي والشعبي في الساحة الفلسطينية، مستفيدة من مواقعها في قيادة المنظمة. ومن ذلك الدور الذي لعبه حزب فدا في اللجنة التنفيذية وهو لا يكاد يملك تمثيلاً في المجلس التشريعي. فعرض قيادته (السابق) ياسر عبد ربه يتمتع بمنصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقد انتقده الكثيرون لدوره السلبي في العلاقة بين فتح وحماس. ثم إن عباس قام بتعيين أمين عام حزب فدا صالح رأفت رئيساً للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير<sup>46</sup>. وهو ما عكس في رأي الكثيرين عدم جدية من عباس في تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها، بإعطاء منصب رئيسي ثانٍ لحزب صغير، وبتسليم دائرة مهمة وحساسة لحزب لا يشارك في المقاومة والانتفاضة، ولا يملك أذرعاً مسلحة. مع العلم أن حزب فدا بالإضافة إلى فصيلين تحالفا معه (الديموقراطية وحزب الشعب) لم يستطيعوا الحصول مجتمعين على أكثر من مقعدين في المجلس التشريعي، ولكن يصبح لهم أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية إذا ما احتسب عبد ربه منهم. الملفت للنظر

<sup>44</sup> الحياة، 2009/8/25.

<sup>45</sup> وكالة وفا، 2009/8/26؛ وانظر: الحياة، والشرق الأوسط، 2009/8/27.

<sup>46</sup> الشرق، الدوحة، 2008/8/27.

أن اللجنة التنفيذية شكلت لجنة من أعضائها برئاسة عبد ربه نفسه لوضع خطة تطوير عمل المنظمة ودوائرها<sup>47</sup>.

وفي ختام اجتماع المجلس الوطني قال محمود عباس "الآن نستطيع أن نقول إن الشرعية الفلسطينية بخير، وإن النصاب القانوني بخير، وإن منظمة التحرير بخير، وخسئ الخاسئون الذين ينتظرون خراب هذه المنظمة"<sup>48</sup>. وهو تصريح أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع، حتى إن القيادي في فتح نبيل عمرو أشار في اجتماع المجلس إلى اعتراف عباس بأنه تسلّم منظمة التحرير الفلسطينية منذ خمس سنوات ولم يفعل بها شيئاً، واستخدم عمرو عبارة "صحّ النوم" في إشارة إلى هذا الاعتراف<sup>49</sup>.

وقد أثار انعقاد المجلس الوطني في رام الله تحت الاحتلال الإسرائيلي انتقادات قوية، حول حقيقة الحرية التي يتمتع بها المجلس تحت الاحتلال، وحول مدى قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بانتهاء مدته وصلاحيته أعضائه، وغياب أو تغيب فصائل رئيسية مثل حماس والجهد الإسلامي.

#### خاتمة:

لم تكن قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة وفتح)، بعد نحو أربعين عاماً في الانفراد بالقيادة، معتادة ولا راغبة في تداول حقيقي للسلطة، خصوصاً مع أطراف تخالفها في الأيديولوجيا وفي استراتيجيات العمل وأولوياته، كما في حالة التيار الإسلامي.

وبالتأكيد، فإن صراع فتح وحماس على الشرعية في الفترة 2006-2007 كان سبباً في تعطل عملية الإصلاح، لكنه لا ينبغي وضع اللوم كله على ذلك؛ فإضعاف المنظمة وتهميشها كان ظاهرة أساسية مرتبطة بمسار التسوية واتفاق أوسلو، ومرتبطة بطريقة القيادة الفلسطينية في القيادة الفردية والبعد عن العمل المؤسسي. ولو كانت المنظمة في وضع صحي قادر على استيعاب مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، وأن تكون مظلة لجميع فصائله وقواه الحية وكفاءاته، لربما تمّ التعامل بسهولة أكبر مع مواضيع الفلتان الأمني، و"الانقلاب" على المؤسسات الشرعية.

وعلى الرغم من انتهاء المدة القانونية المفترضة للمجلس الوطني الفلسطيني وللجنة التنفيذية والمجلس المركزي منذ سنة 1999، فقد استمرت اللجنة التنفيذية، وكذلك المجلس المركزي بالانعقاد، حيث استقادت منهما قيادة المنظمة في دعم شرعية موقفها القانوني والسياسي، خصوصاً في دعم حكومتها في رام الله، وفي مواجهة حماس وحكومتها في غزة. وأعطى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الرئيس عباس الغطاء

<sup>47</sup> الخليج، 2009/8/29.

<sup>48</sup> وكالة وفا، 2009/8/26.

<sup>49</sup> جريدة الغد، عمّان، 2009/8/28.

الذي يحتاجه، بغض النظر عن مدى صحته القانونية والدستورية، التي تجاوزت برأي كثيرين صلاحياتها، واعتدت على صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تملك فيه حماس أغلبية واسعة.

أما حماس فتابعت التأكيد على وجوب إعادة بناء منظمة التحرير على أسس سليمة تكفل مشاركة الجميع، والتعددية السياسية، وتكون عضوية مجلسها الوطني بناء على انتخابات حرة كلما أمكن ذلك. ورفضت حماس الاعتراف بالمنظمة بوضعها الحالي ممثلاً شرعياً وحيداً، خصوصاً وأن حماس ليست ممثلة فيها، ولها اعتراضات تراها مهمة على المنظمة مؤسسياً وأيديولوجياً وسياسياً. وللجهاد الإسلامي الموقف نفسه تقريباً من المنظمة.

وقد تكررت الاتفاقات الفلسطينية بين فتح وحماس وباقي الفصائل، والتي تؤكد على إصلاح منظمة التحرير: من اتفاق القاهرة 2005 إلى وثيقة الأسرى 2006، واتفاق مكة 2007، واتفاق المصالحة الوطنية "الورقة المصرية" 2011. غير أنه ما زال الكثير من الجهد والجدية والإخلاص مطلوباً لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه على الأرض.